د.ليف غرينبرغ*

أربعون عاماً من السيطرة الاقتصادية والعسكرية: ثلاث نقاط تحوّل

تبلور منذ الأيام الأولى للإحتلال الإسرائيلي في "المناطق"[1] نمط من السيطرة الاقتصادية–العسكرية على السكان الفلسطينيين ما زال قائماً على حاله دون أي تغييرات كبيرة أو ملموسة. نمط السيطرة هذا شهد خلال أربعين عاماً تغييراً طفيفاً فقط. فمنذ تبلوره في العام ١٩٦٧–١٩٦٨، جرى تعديله قليلاً في إطار إتفاقات أوسلو، لكنه ما لبث أن دخل في وضع تأزمي عقب إعادة إنتشار قوات الجيش الإسرائيلي خارج قطاع غزة.

في هذه المقالة سأقدم تحليلاً اقتصادياً–سياسياً لتبلور نمط السيطرة والتغييرات التي طرأت عليه، يشذ عن تحليل الخبراء الاقتصاديين الذي يتجاهل اعتبارات وعوامل القوة والسيطرة الإسرائيليين.

اكتسب نمط السيطرة الاقتصادية–العسكرية شرعية في إطار اتفاقيات باريس الموقعة في أيار ١٩٩٤، وهو يدعى منذ ذلك الوقت، بلغة خبراء الاقتصاد المهنية "الوحدة (أو الغلاف) الجمركية" على الرغم من أن القاعدة الأولى في نموذج "الوحدة الجمركية" لم تطبق أبداً، والتي تتمثل بالانتقال الحر للأفراد والبضائع بين جميع المناطق "الموحدة". نمط أو نموذج السيطرة الاقتصادية–العسكرية الخاص تبلور كما أسلفنا مباشرة عقب حرب العام ١٩٦٧ وضم "المناطق" للاقتصاد الإسرائيلي، ويعني في جوهره السيطرة الإسرائيلية على الحدود الخارجية والداخلية لـ "مناطق الاحتلال" وفرض العملة الإسرائيلية ونظام الجمرك والضرائب الإسرائيلي على هذه المناطق ومراقبة خروج ودخول البضائع منها وإليها ومراقبة حركة (مرور) الأفراد وتحويل المناطق ذاتها إلى سوق مأسورة أو مجبرة على شراء البضائع والسلع الإسرائيلية.

"تغليف" حدود الضفة الغربية وقطاع غزة من كل الجوانب يخنق الاقتصاد الفلسطيني ويحول بالطبع دون تطوره عن طريق التسيير أو الدفع الذي تعطيه "أفضليات" "الوحدة الجمركية" والمتمثلة بالمنافسة الحرة بين المزارعين والصناعيين والتجار والعمال الفلسطينيين وبين الإسرائيليين. "أفضليات" هذه الطريقة تنبثق عن نظرية الاقتصاد الليبرالي والليبرالي الجديد، التي تتغاضى عن علاقات القوة والسيطرة الدولانية والعسكرية وعن قدرة أصحاب

*محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة بئر السبع.

القوة على الفرض والإكراه. فالسياسة الإسرائيلية تتقرر بناء على مصالح المجموعات التي تمتلك القوة الاقتصادية في إسرائيل، فيما يتم الربط بين المصالح المختلفة بواسطة الجيش والمؤسسة الأمنية صاحبة السيادة في "المناطق".

خبراء الاقتصاد الإسرائيليون يعون ويدركون التشويهات والمظالم التي تولدها علاقات القوة المذكورة، غير أنهم يميلون إلى الانشغال في نماذج مجردة لـ "حل المشكلة" أكثر بكثير من ميلهم للانشغال في تحليل الأسباب والقوى المنتجة والمكرسة للمشكلة. أي أن الانشغال في "مشاكل الفلسطينيين" يقفز أو يحيد، حسب رأيي، عن الجوهر: مصالح ومكاسب الكثيرين من الإسرائيليين من "مشكلة الفلسطينيين"، أي من قمعهم وتكريس تبعيتهم لدولة إسرائيل.

في سنوات ١٩٨٨-١٩٩٣ انشغلت طواقم عديدة من خبراء الاقتصاد في الأكاديمية الأميركية والإسرائيلية والبنك الدولي في البحث عن حلول للاقتصاد الفلسطيني[٢]. وقد حلل هؤلاء بشكل مفصل طاقة الاقتصاد الفلسطيني ومشكلاته وسط تجاهل العائق الرئيس وهو رغبة إسرائيل في مواصلة السيطرة. في هذه المقالة سأتناول بإيجاز مصالح وديناميكية السيطرة الاقتصادية-العسكرية، بدءاً من بلورة النموذج في السنة الأولى للاحتلال وحتى قرار تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة بصورة أحادية الجانب بغية إبقاء السيطرة في يد إسرائيل. الاصطلاح الظريف "غلاف جمركي" يشكل، حسبما أرى، تمويهاً بـ "لغة اقتصادية" لما يجدر تسميته بـ "غلاف خانق" هدفه منع السيادة الفلسطينية والمنافسة الاقتصادية النزيهة.

أولاً: ١٩٦٧: مأسسة السيطرة الاقتصادية-العسكرية

تبلور خلال السنة الأولى للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة نمط السيطرة الإسرائيلي الأساسي على "المناطق". وقد كان هذا النمط نتاج مساومة بين اعتبارات الجيش في السيطرة على السكان الفلسطينيين والاهتمام لهذا الغرض بإعالتهم، وبين اعتبارات أرباب عمل إسرائيليين سعوا إلى الاستفادة من قوة العمل الرخيصة وغير المنظمة، وكذلك (اعتبارات) صناعيين ومزارعين رغبوا في تفادي المنافسة مع سلع ومنتجات رخيصة يتم إنتاجها في مناطق الاحتلال أو مستوردة إليها. كذلك فقد دخلت اعتبارات النقابات المهنية المختلفة وصناديق التقاعد إلى ميدان تصميم العلاقات (غازيت ١٩٨٥؛ غرينبرغ ١٩٩٣). الخطوات الاقتصادية الأولى تمثلت في فرض العملة الإسرائيلية على السكان المحتلين وإغلاق الحدود -في كل الاتجاهات- بينهم وبين الدول العربية، وبينهم وبين "إسرائيل"[٣]. ذلك هو الغلاف الخانق الأساسي الذي فُتِحَ تدريجياً أمام مرور البضائع والأفراد تحت رقابة عسكرية، وبما يتمشى والمصالح الاقتصادية للمجموعات الإسرائيلية المختلفة. هنا، وفي هذه النقطة، تكمن المزاوجة الأساسية بين الاقتصاد والجيش: بين المطلب العسكري المتمثل في إبقاء الإشراف والمراقبة للحدود بذرائع الأمن -أي منع مرور أسلحة وأفراد معادين- وبين المطلب الاقتصادي المتمثل بمنع دخول بضائع وسلع رخيصة والسماح بمرور أيد عاملة رخيصة.

عدا عن منع دخول البضائع إلى "إسرائيل"، كان الاعتبار المركزي وراء منع دخول البضائع من الدول العربية إلى "المناطق" هو فرض شراء السلع الإسرائيلية وتحويل سكان "المناطق" إلى "سوق مأسورة" للسلعة الإسرائيلية. ولأجل فهم هذا الدافع (الاعتبار) تَجدر الإشارة إلى السياق التاريخي للحرب وما تلاها من مأسسة للاحتلال بعد سنة ونصف السنة من الركود الاقتصادي الحاد (الذي عانته إسرائيل) بين نهاية العام ١٩٦٥ وأيار ١٩٦٧. فبعد عشرة أيام فقط من انتهاء المعارك جرى اللقاء الأول بين ممثلي الجيش الإسرائيلي وممثلي مصانع إسرائيلية بهدف بحث "تسويق المنتجات الإسرائيلية في مناطق الاحتلال"[٤].

منذ ذلك الوقت لم يعد بمقدور أي نقاش حول الاقتصاد الفلسطيني أن يتجاهل المصلحة الإسرائيلية في بيع السلع لـ "السوق المأسورة" لها (أي لإسرائيل ومصالحها) والميزان التجاري الإيجابي من ناحية إسرائيل. ويبدو لي أن أي نقاش بات منذ ذلك الوقت ملزماً بأن يأخذ بنظر الاعتبار انعكاسات منح سيادة اقتصادية للفلسطينيين -والتي يمكن لها تشجيع استيراد سلع رخيصة أكثر من السوق العالمية- على الاقتصاد الإسرائيلي.

وكما سنلاحظ لاحقاً فإن ما كان يعتبر صحيحاً في إسرائيل كخطوة للخروج من دائرة الركود الاقتصادي في العام ١٩٦٧، ظل صحيحاً أيضاً في العام ٢٠٠٥، حين قررت حكومة إسرائيل حرمان الفلسطينيين من السيادة الاقتصادية وتشديد سياسة "الغلاف الخانق" عقب الانسحاب من قطاع غزة.

عدا عن منع دخول البضائع إلى "إسرائيل"، كان الاعتبار المركزي وراء منع دخول البضائع من الدول العربية إلى "المناطق" هو فرض شراء السلع الإسرائيلية وتحويل سكان "المناطق" إلى "سوق مأسورة" للسلعة الإسرائيلية. ولأجل فهم هذا الدافع (الاعتبار) تَجدر الإشارة إلى السياق التاريخي للحرب وما تلاها من مأسسة للاحتلال بعد سنة ونصف السنة من الركود الاقتصادي الحاد (الذي عانته إسرائيل) بين نهاية العام ١٩٦٥ وأيار ١٩٦٧

بالإضافة إلى منع دخول سلع رخيصة مستوردة إلى "المناطق" كانت هناك أيضاً مسألة بيع السلع الرخيصة المنتجة في "المناطق"، وبالأساس السلع الزراعية، ذلك لأن الإنتاج الصناعي مُنع بصورة إدارية عن طريق عدم منح تراخيص من قبل الحكم العسكري. تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية داخل "إسرائيل" كان يعد الإمكانية الأكثر منطقية وجدوى إذ كان من الممكن للمزارع الفلسطيني الحصول على سعر أفضل (في إسرائيل) مما هو في الدول العربية. وقد وجدت هنا مصالح اللوبي الزراعي (الإسرائيلي) تجسيداً لها. إغلاق الحدود أمام المنتجات والمحاصيل الزراعية الفلسطينية تحقق من خلال سياسة "الجسور المفتوحة" التي تمكن من تصدير المنتجات إلى الأردن. سياسة "الجسور المفتوحة" و "السوق المأسورة" لاستيراد السلع تشكلان من حيث الجوهر سياسة "الغلاف الخانق" التي تمنع أي تطور اقتصادي فلسطيني: فهم (الفلسطينيون) يشترون منتجات صناعية بثمن مرتفع من الإسرائيليين ويبيعون منتجات زراعية بثمن بخس في الدول العربية. وبغية تحويل الإنتاج الزراعي الفلسطيني إلى إنتاج ربحي قدم الحكم العسكري الإسرائيلي استشارة ومساعدة تكنولوجية، غير أنه منع التطور الصناعي بوسائل وإجراءات إدارية، ومنع اولاً وقبل كل شيء نشوء طبقة أصحاب رؤوس أموال صناعية تكون قادرة على منافسة الصناعة الإسرائيلية.

المجتمع الفلسطيني: ثمن باهظ للنكسة.

ولكن في ظروف خانقة إلى هذا الحد كان ثمة خطر بانهيار الاقتصاد الفلسطيني وحدوث تمرد شعبي ضد الاحتلال. وبغية تفادي الانهيار الاقتصادي المحتمل كان الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى إيجاد أماكن عمل للعاطلين الفلسطينيين، وكانت أفضل وسيلة هي تشغيلهم من قبل أرباب عمل إسرائيليين. بين سنوات ١٩٦٨-١٩٩٣ تحول "تصدير العمالة" إلى "إسرائيل" إلى فرع اقتصادي مركزي ومتصدر، وإن كانت قد سبقت مأسسة دخول العمال الفلسطينيين مساومة مع جهات إسرائيلية كان يمكن أن تتضرر نتيجة لذلك. تحويل تصدير العمالة إلى فرع مركزي في الاقتصاد الفلسطيني كان سهلاً للغاية بحكم علاقات القوة داخل المجتمع الإسرائيلي: فالعامل الفلسطيني كان مطلوباً جداً لدى أرباب العمل الإسرائيليين، سواء من القطاع الخاص أو القطاع الهستدروتي، كما كان مرغوباً جداً لدى وزارة المالية التي سعت إلى خفض مستوى الأجور في "إسرائيل" والذي كان قد ارتفع جداً في سنوات ١٩٦٠-١٩٦٥. في المقابل تصادم الأمر مع مصالح مركزية للجهة الأقوى في تلك الفترة (بعد الجيش الإسرائيلي) وهي "الهستدروت العامة". (إتحاد نقابات العمال=الهستدروت). لم تكن "الهستدروت" هيئة متماسكة ومتجانسة، بل كان ثمة اعتبارات ودوافع مختلفة داخلها. فزعماء الاقتصاد الهستدروتي دعوا إلى تأييد مطلب الحكومة بتشغيل فلسطينيين داخل "إسرائيل" انطلاقاً من مصلحتهم التجارية بتشغيل أيد عاملة رخيصة وغير منظمة، فيما وقفت في المقابل نقابات مهنية ضعيفة وعديمة التأثير، وفي شكل أساسي نقابات العمال الزراعيين وعمال البناء. في النقاش الهستدروتي الداخلي كان الاعتبار هو صناديق التقاعد العائدة لأعضاء تلك النقابات، والتي كان يمكن أن تخسر استقطاعات جراء دخول عمال غير إسرائيليين إلى

... التشرد.

الفرع والتسبب بعجز حقيقي. حل هذا المشكل تمثل في إيجاد آلية مراقبة مشتركة، للهستدروت ومصلحة التشغيل والحكم العسكري الإسرائيلي، على دخول العمال الفلسطينيين، ودفع أجورهم بواسطة مكاتب التشغيل، والذي كان من المفروض أن يستقطع مباشرة حقوقاً إجتماعية وتأميناً وطنياً وضريبة دخل[٥].

الاتفاق المبدئي الذي تبلور بين الهستدروت وبين وزارة الدفاع ووزارة العمل في آب ١٩٦٨ ضَمِنَ إشرافاً مشتركاً على دخول العمال الفلسطينيين، وتقاسم المبالغ المستقطعة (من أجور هؤلاء العمال) بين الأطراف الثلاثة المذكورة.

الاتفاق المبدئي الذي تبلور بين الهستدروت وبين وزارة الدفاع ووزارة العمل في آب ١٩٦٨ ضَمِنَ إشرافاً مشتركاً على دخول العمال الفلسطينيين، وتقاسم المبالغ المستقطعة (من أجور هؤلاء العمال) بين الأطراف الثلاثة المذكورة.

خلال سنوات ١٩٦٧-١٩٨٥ نما الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الرغم من عدم تطوره، أي أنه لم يكن هناك أي تطور صناعي أو إدخال تقنيات جديدة، كذلك لم يحدث أي نمو على صعيد تشغيل قوة عمل حرفية[٦].

إضافة إلى الاقتصاد المأسس ساد أيضاً اقتصاد أسود على نطاق واسع:

١. نحو ٥٠٪ من العمال الفلسطينيين نجحوا في الدخول إلى "إسرائيل" دون مراقبة أو إشراف مكاتب التشغيل وقد جرى تشغيل هؤلاء من قبل أرباب عمل لم يدفعوا ضريبة دخل وتأميناً وطنياً أو ضماناً إجتماعياً.

٢. على الرغم من الرقابة العسكرية تمكنت بضائع (فلسطينية) من التسلل إلى السوق الإسرائيلية من خلال التعاون بين منتجين فلسطينيين وتجار إسرائيليين.

٣. نجح منتجون إسرائيليون في تصدير بضائع إلى دول عربية كما لو أن منشأها (أي البضائع) هو "المناطق" [الضفة الغربية وقطاع غزة] وذلك عن طريق التعاون مع تجار فلسطينيين.

يمكن القول أن الاقتصاد المأسس لـ "الغلاف الخانق" كان مفروضاً من قبل دولة إسرائيل على الفلسطينيين بواسطة الجيش، بينما كان الاقتصاد الأسود نتاج تعاون بين مجموعات المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني على أساس المصلحة المشتركة.

يمكن القول أن الاقتصاد المأسس لـ "الغلاف الخانق" كان مفروضاً من قبل دولة إسرائيل على الفلسطينيين بواسطة الجيش، بينما كان الاقتصاد الأسود نتاج تعاون بين مجموعات المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني على أساس المصلحة المشتركة.

حتى العام ١٩٨٧ كانت هناك حرية تنقل نسبية كبيرة بين "إسرائيل" ومناطق الاحتلال على الرغم من سياسة الرقابة التي مارسها الحكم العسكري.

هناك فرع اقتصادي آخر تمثل في "تصدير العمالة" إلى دول الخليج، وكان هؤلاء من مهاجري العمل الذين أرسلوا جزءاً من مدخولاتهم إلى عائلاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن القول ان سياسة "الغلاف الخانق" الاقتصادي توازنت حتى العام ١٩٨٥ عن طريق "تصدير العمالة" إلى "إسرائيل" ودول الخليج، بالإضافة إلى الاقتصاد الأسود، وهو ما وفر استقراراً نسبياً لنمط السيطرة الاقتصادية العسكرية وذلك إلى أن واجه الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد دول الخليج، في الوقت نفسه، أزمة في العام ١٩٨٦-١٩٨٧. الأزمة الاقتصادية التي واجهتها الدولة "المستوردة" للعمالة الفلسطينية، إضافة إلى ظروف سياسية خاصة، أفضت إلى اندلاع الانتفاضة (نهاية العام ١٩٨٧) وإلى إصلاح معين لنمط السيطرة الاقتصادية-السياسية الإسرائيلية. والمقصود هو اتفاقات أوسلو وباريس.

طلائع الاحتلال امام حائط البراق بالقدس.

ثانيا: ١٩٩٤ : إتفاقية باريس وشرعية سياسة الخنق

لم تندلع الانتفاضة لأسباب اقتصادية محضة، وإنما أيضاً بسبب ظروف سياسية خاصة. جنباً إلى جنب فقد تأثرت قوة ووتيرة الانتفاضة بالأزمة الاقتصادية وساهمت بدورها (أي الانتفاضة الأولى) في حفز وتأجيج الأزمة الاقتصادية في "إسرائيل" الأمر الذي ولد حاجة للبحث عن صيغة محسنة للعلاقات الاقتصادية.

الظروف السياسية لاندلاع الانتفاضة تمثلت في إبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس عقب حرب لبنان (١٩٨٢) والشعور بالعجز لدى الفلسطينيين في "المناطق" في ضوء توسيع المستوطنات من قبل حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية (كيمرلينغ وميغدال ١٩٩٩). هذه الظروف خلقت فراغاً سياسياً ملأته منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي انتظمت للعمل ضد السيطرة الاقتصادية–العسكرية الإسرائيلية. وقد تزعمت النضال منظمات شبابية نشطت في مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى منظمات نسوية ومهنية خاضت بقيادة أحزاب سياسية، نضالاً شعبياً غير مسلح، عن طريق المظاهرات الجماهيرية والإضرابات العامة للحركة التجارية والعمال (Nassar and Heacock، ١٩٩٩).

أحد الأهداف المعلنة للانتفاضة كان التحرر من التبعية الإقتصادية لاسرائيل وتشويش الخروج المنظم للعمل ومحاربة شراء السلع الإسرائيلية. كذلك استهدفت منع دفع الضرائب لدولة إسرائيل. أي أن الإنتفاضة وُجِّهت بالدرجة الأولى ضد استقرار السيطرة الاقتصادية–العسكرية الإسرائيلية، وسط التأكيد على ضرورة تطوير إنتاج محلي، حتى إذا كان الأمر سيؤدي في المرحلة الأولى إلى هبوط في مستوى المعيشة. كانت وجهة الانتفاضة نحو الانفصال الاقتصادي للفلسطينيين عن إسرائيل، أو ما يسمى بالعربية "التخلص" من إسرائيل. من هنا جاء إغلاق القرى والمدن أمام دخول الإسرائيليين ومنع خروج العمال للعمل في "إسرائيل". الرد العسكري (الإسرائيلي) لم يحقق نجاحاً ملموساً في المرحلة الأولى في منع المظاهرات الجماهيرية، غير أن الوسيلة الأكثر نجاعة في قمع الانتفاضة كانت تشديد الرقابة على الدخول للعمل في "إسرائيل"، وجعل جميع العمال الفلسطينيين الوافدين للعمل رهن تصاريح العمل، وسط فرض عقوبات اقتصادية (مالية) على المشتبهين بإلقاء حجارة أو تنظيم مظاهرات، إضافة إلى فرض قيود على دخول العمال وفق "فئات العمال" ولاسيما على أساس العمر.

في غضون ستة أشهر أخذت المظاهرات الجماهيرية تنحسر شيئاً فشيئاً، ولكن تصاعد في المقابل الطابع العنفي للانتفاضة، كذلك استمرت الاضرابات الشاملة بموجب منشورات دعت إليها في مواعيد محددة. ألحقت الانتفاضة ضرراً فادحاً بالاقتصاد الإسرائيلي، إذ قلصت بيع السلع الإسرائيلية داخل "المناطق" و "التصدير الأسود" إلى الدول العربية وأدت إلى عدم انتظام دخول العمال الفلسطينيين إلى "إسرائيل"، كما أضرت بالسياحة الدولية الوافدة إلى إسرائيل.

كل ذلك فاقم الركود الاقتصادي، الذي كان قد بدأ في العام ١٩٨٥، إثر تطبيق السياسة الهادفة لكبح التضخم المالي (Grinberg، ١٩٩١). دفعت الأزمة خبراء اقتصاديين إسرائيليين وفلسطينيين وأميركيين للبحث عن نماذج لتطوير اقتصادي مستقل للاقتصاد الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من إدراك حقيقة أن التبعية الشديدة المفروضة بواسطة "الغلاف الخانق" لا يمكن أن تعود. في نطاق سلسلة أبحاث ودراسات حول إمكانية قيام اقتصاد فلسطيني مستقل، بُحثت الأفضليات النسبية للاقتصاد الفلسطيني وأُقترحت

شارون يتفقد احد قطاعات حرب ٦٧.

طرق جديدة لإدارة اقتصاد فلسطيني في عهد السلام.

البحث الأشمل كان البحث الذي أجراه البنك الدولي، والذي بيَّن كيف تحول السياسة الإسرائيلية دون تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، مقترحاً سبلاً لإحداث تطوير عن طريق تحويل استثمارات، وتطوير الصناعة والزراعة، والأهم من كل ذلك تغيير العلاقات مع دولة إسرائيل[٧].

البديلان اللذان طرحا لـ "الغلاف الخانق" تمثلا في "توحيد الجمرك" وإقامة "منطقة تجارة حرة". البديل الأول يتمثل في إتباع سياسة مشابهة لتلك المتبعة في استيراد وتصدير البضائع على الصعيد الخارجي، ولكن مع حرية كاملة لمرور البضائع والأفراد بين "إسرائيل" ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. أي، غلاف جمركي غير خانق يعني حركة مرور حرة تتيح للفلسطينيين الإفادة من أفضلية الاقتصاد الصغير –العمل الرخيص والأسعار المنخفضة– سواء عن طريق الدخول الحر للعمل أو عن طريق بيع السلع الزراعية والصناعية إلى "إسرائيل". الخيار (البديل) الثاني تمثل في إعطاء الفلسطينيين استقلالية في استيراد وتصدير البضائع عن طريق سياسة جمركية ونقدية مستقلين وإشراف على المعابر بين "إسرائيل" و "المناطق" بحيث لا تدخل إليها سوى بضائع مُنتجة في "المناطق" وليس بضائع رخيصة أكثر تدخل عبر الحدود مع الأردن ومصر. سياسة "منطقة التجارة الحرة" لها أفضليات على سياسة "وحدة الجمرك"، نظراً لأنها تعفي الفلسطينيين من الحاجة لشراء سلع إسرائيلية ومن منع استيراد السلع الرخيصة حسب اعتبارات هذه السياسة، لكنها تشترط شرطاً أساسياً واحداً وهو رسم أو وضع حدود واضحة بين "إسرائيل" و "المناطق" بما يتيح فرض رقابة متبادلة على الحدود بغية منع دخول بضائع غير مُنْتَجَة في إسرائيل أو فلسطين.

تمهيداً للمفاوضات مع الفلسطينيين حول العلاقات الاقتصادية المستقبلية شكلت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة البروفسور حاييم بن شاحر (خبير اقتصادي من جامعة تل أبيب) بحثت أفضليات البديلين. لكن هذا البحث أو النقاش كان ظاهرياً فقط، إذ أكد أعضاء اللجنة في مقدمة تقريرها بأنهم تلقوا توجيهاً من المستوى السياسي بعدم رسم حدود بين "إسرائيل" و "المناطق"، أي واضح سلفاً أنه لا يمكن تطبيق نموذج "تجارة حرة" دون مراقبة وإشراف على الحدود[٨].

في المحصلة فإن عمل لجنة "بن شاحر" المفصل جاء ليثبت أن الفلسطينيين سيستفيدون في كلا الحالتين (الطريقتين) من "أفضلية الاقتصاد الصغير" الشهير الذي صاغه آدم سميث. ثمة أمر واحد لم يتطرق له التقرير وهو أنه في غياب حركة تنقل حرة للأفراد والبضائع بين "المناطق" و "إسرائيل" فإن كل هذه الأفضلية تذهب هباء.

في المحصلة فإن عمل لجنة "بن شاحر" المفصل جاء ليثبت أن الفلسطينيين سيستفيدون في كلا الحالتين (الطريقتين) من "أفضلية الاقتصاد الصغير" الشهير الذي صاغه آدم سميث. ثمة أمر واحد لم يتطرق له التقرير وهو أنه في غياب حركة تنقل حرة للأفراد والبضائع بين "المناطق" و "إسرائيل" فإن كل هذه الأفضلية تذهب هباء.

وبطبيعة الحال لم يشر التقرير أيضاً إلى أن "الأفضلية" للفلسطينيين كان من المتوقع لها أن تضُر بمصالح الكثيرين من المنتجين الإسرائيليين الذين يبيعون بضائع لـ "السوق المأسورة"، وأنهم يمكن أن يخسروا في المنافسة مع بضائع فلسطينية رخيصة أكثر. التجديد المركزي الذي قدمه "اتفاق باريس" يتمثل في تمويل أجهزة السلطة الفلسطينية بواسطة أموال عوائد الجمارك (الضرائب) التي تقوم إسرائيل بجبايتها عن البضائع المستوردة لمناطق السلطة الفلسطينية. غير أن العيب المركزي في اتفاقية باريس هو في تجاهلها للواقع اليومي في "المناطق" والمتمثل في سياسة "الإغلاق"[٩].

اعتباراً من العام ١٩٩٠ شرعت الحكومة باتباع سياسة جديدة تمثلت بفرض إغلاق (على الأراضي الفلسطينية) في أعقاب عمليات قام بها أفراد داخل حدود دولة إسرائيل السيادية. وقد فُرِضَ هذا الإغلاق على (حدود) الخط الأخضر ليحول دون دخول الفلسطينيين إلى "إسرائيل"، بمعنى رقابة أحادية الجانب على الحدود، هذا في الوقت

الذي سمح فيه لليهود باجتيازها بحرية. سياسة الإغلاق تحولت إلى سياسة دائمة منذ حرب الخليج (الأولى) في شتاء العام ١٩٩١، حيث فرض الإغلاق على "المناطق" طوال فترة الحرب. ومنذ ذلك الحين فرضت الحكومات الإسرائيلية إغلاقاً لفترات طويلة في أعقاب وقوع هجمات وخلال الأعياد (اليهودية)، أو كضغط عسكري على السكان الفلسطينيين ليضغطوا بدورهم على محركي الإرهاب. هذا الوضع لم يتغير بل تصاعد عقب صعود حكومة (إسحق) رابين إلى السلطة. وأثناء توقيع إتفاقيات باريس في أيار ١٩٩٤ فرض إغلاق طويل على "المناطق" وذلك منذ وقوع مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل في نهاية شهر شباط. بعبارة أخرى لم يكن هناك أي أساس للفرضية النظرية حول تدفق البضائع والأفراد بصورة حرة من "المناطق" إلى "إسرائيل".

في مقالة تستحق التنويه كتب البروفسور في الاقتصاد تسبي زوسمان، في فترة توقيع اتفاقية باريس، إن الغلاف الجمركي لا يستطيع العمل في ظروف الإغلاق القائمة وأن من الأفضل تطبيق الطريقة البديلة المتمثلة بـ "منطقة التجارة الحرة"[١٠]. كان مغزى سياسة التجارة الحرة هو السماح لشرطة حدود فلسطينية بفحص دخول الإسرائيليين (اليهود) إلى مناطق السلطة الفلسطينية.

منذ دخول (الرئيس) عرفات إلى قطاع غزة عملت سياسة السيطرة الاقتصادية–العسكرية باتجاه معاكس لاتفاقية باريس: قام الجيش الإسرائيلي بتشديد وزيادة عمليات الإغلاق على أمل أن تؤدي معاناة السكان إلى الضغط على السلطة الفلسطينية لدفعها إلى مواجهة "حماس".

على الرغم من أنه لم تطبق أبداً طريقة "الوحدة الجمركية"، جراء سياسة الإغلاق واستبدال استيراد العمالة الفلسطينية بعمال من دول أخرى ("العمال الأجانب") إلا أن منطق الاقتصاد الحر وأهميته لنجاح عملية السلام، استمر دون رقابة تقريباً. بطبيعة الحال فقد طالب ممثلو الجانب الفلسطيني في المفاوضات الاقتصادية في باريس بإقامة منطقة تجارة حرة، غير أن الممثلين الإسرائيليين رفضوا طلبهم بدعوى عدم وجود اتفاق حول الحدود. من ناحية عملية أضفت اتفاقية باريس شرعية على علاقات التبعية التي أوجدتها دولة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ وعلى "الغلاف الخانق" الاقتصادي، ولكن هذه المرة بصورة أشد مما كان عليه الأمر قبل العام ١٩٨٧: فمنذ ذلك الوقت لم تُستأنف بصورة حرة حركة مرور العمال الفلسطينيين إلى داخل "إسرائيل"، كذلك ظل

طفل فلسطيني على يتهيأ لاجتياز نهر الاردن أثناء الحرب.

دخول البضائع الفلسطينية محدوداً أكثر من عمليات "التهريب الأسود" قبل الانتفاضة، بسبب سياسة الإغلاق. وقد حلت، بصورة مؤقتة، مكان العمل في "إسرائيل"، الاستثمارات داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص رؤوس أموال فلسطينية استثمرت في البناء العمراني، إضافة إلى تدفق أموال "الدول المانحة" والتي ذهبت بشكل أساسي لتمويل رواتب جهاز مضخم استوعب جزءاً من قوة العمل العاطلة. أي أن الاقتصاد الفلسطيني لم ينجح، في إطار "الغلاف الخانق" –الذي حرم الفلسطينيين من الاستيراد والتصدير إلى دول أخرى وحال دون الدخول الحر للعمال والبضائع إلى "إسرائيل" – في البقاء سوى بصعوبة بالغة.

منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني،

السبب الرئيس لرفض الفلسطينيين إقامة منطقة تجارة حرة هو الخشية، المستندة إلى أساس، من أن الأمر سيؤدي إلى إقامة "دويلة" في قطاع غزة وضم الضفة الغربية إلى الدولة الإسرائيلية. سبب هذا التطور المتوقع هو عدم القدرة على اتباع أو تطبيق نظامين اقتصاديين متناقضين في قطاع غزة والضفة الغربية. إذ لا يمكن تطبيق نظامين نقديين وجمركيين في المنطقتين والاستمرار في إقامة علاقة اقتصادية وثيقة بينهما.

وتراجعت النشاطات الاقتصادية، كما تفاقمت البطالة واختفت الاستثمارات الخارجية تقريباً، ولم يعد للعمل في "إسرائيل" والتجارة معها، وكذلك السياحة الوافدة إلى "المناطق"، أي وجود تقريباً.

من أجل تشديد السيطرة على السكان الفلسطينيين، طور الجيش الإسرائيلي شكلاً جديداً لـ "الإغلاق" بين "إسرائيل" و "المناطق" وهو سياسة "الحصار" أو "الطوق" بواسطة حواجز تعزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض وتفصل بينها وبين القرى المحيطة بها. قرار بناء جدار الفصل شكل ذروة سياسة السيطرة العسكرية على حركة الفلسطينيين وأدى إلى شل اقتصادهم.

ثالثاً: ٢٠٠٥- "الخروج" من غزة كتعبير مثالي للغلاف الخانق

استناداً لعدة شهادات يبدو أن النية الأصلية لـ (أريئيل) شارون في خطة "الانفصال" كانت إعطاء سيادة اقتصادية للفلسطينيين في قطاع غزة، ولكن كما في أي مجال آخر لم تكن ثمة هنا عملية تخطيط أساسية أو عميقة، بل ولم يكن هناك حتى طاقم خبراء اقتصاديين يُفكر بإمعان بانعكاسات "الانفصال".

قبل أشهر قليلة فقط من الانسحاب طرحت خلال النقاش الأمني، مسألة ما إذا كان يجب إخلاء "محور فيلادلفي" [محور "صلاح الدين" في رفح] الذي يشكل الحدود بين قطاع غزة ومصر. أثناء مناقشة هذه المسألة في الحكومة قال شارون إن نيته كانت السماح ببناء ميناء عميق المياه ومطار وإلغاء الرقابة على البضائع المستوردة والمصدرة عن طريق مصر، بمعنى إخلاء محور "فيلادلفي"[١١]. وفي الواقع، إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تعترف بحدود قطاع غزة فإن بإمكانها أيضاً إعطاء سيادة للقطاع وتطوير نموذج اقتصادي من نوع "منطقة تجارة حرة"، أو على الأقل إعطاء صلاحية للفلسطينيين بان يحددوا لأنفسهم سعر الصرف ونسب الجمرك، والاستفادة من خلال ذلك من أفضلية استيراد بضائع رخيصة أكثر، حتى في حال عدم التزام حكومة إسرائيل بإقامة "منطقة تجارة حرة"، أي السماح بدخول عمال أو بضائع فلسطينية إلى داخل إسرائيل. غير أن قوى محافظة، ظهرت في ذلك الوقت، دَفَعَت باتجاه إبقاء الوضع القائم بل وتصعيده، وذلك بالذات بسبب التناقض الكامن بين "الخروج من غزة" وبين مواصلة الحفاظ على حدود القطاع من قبل الجيش الإسرائيلي. القوة المحافظة التي كانت مُفاجِئَة بشكل خاص، تمثلت في السلطة الفلسطينية التي سعت إلى مواصلة تطبيق اتفاقية باريس على الرغم من توصيات البنك الدولي بإقامة منطقة تجارة حرة والذي اعتبر أن لذلك أفضليات بارزة[١٢].

السبب الرئيس لرفض الفلسطينيين إقامة منطقة تجارة حرة هو الخشية، المستندة إلى أساس، من أن الأمر سيؤدي إلى إقامة "دويلة" في قطاع غزة وضم الضفة الغربية إلى الدولة الإسرائيلية. سبب هذا التطور المتوقع هو عدم القدرة على اتباع أو تطبيق نظامين اقتصاديين متناقضين في قطاع غزة والضفة الغربية. إذ لا يمكن تطبيق نظامين نقديين وجمركيين في المنطقتين والاستمرار في إقامة علاقة اقتصادية وثيقة بينهما. فالسلعة الرخيصة المستوردة إلى قطاع غزة والتي يرغبون بتسويقها في الضفة الغربية يجب أن تمر عن طريق "إسرائيل"، ويمكن أن تعود لتدخل إليها (أي إلى إسرائيل) بسبب الحدود المطموسة والمخترقة بين الضفة و "إسرائيل" خلافاً لحدود القطاع. بمعنى أن تطبيق نظامين مختلفين عرَّض للخطر العلاقة الاقتصادية مع الضفة الغربية ووفر للحكومة الإسرائيلية سبباً وجيهاً لإغلاق الممر المفتوح بمعزل عن المسائل الأمنية.

قضت فرضية العمل التي انطلقت منها السلطة الفلسطينية بأن إسرائيل ستضطر إلى فتح الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة

الغربية والسماح بعمل الفلسطينيين داخل "إسرائيل" إضافة إلى بيع وتسويق السلع المُنتجة في غزة داخل "إسرائيل".

القوة المحافظة الثانية تمثلت في اتحاد الصناعيين والغرف التجارية (الإسرائيلية) المدعومة من وزارات حكومية ولاسيما المالية والصناعة والتجارة. وقد رأت كل هذه الجهات أنه لا بد من الاستمرار في تطبيق اتفاقية باريس، وأنه يتعين على دولة إسرائيل الاستمرار في كونها الجهة المشرفة على دخول البضائع إلى قطاع غزة، وإلاّ فسوف تُدخِل البضائع بصورة مخالفة للقانون الإسرائيلي، كما أن هذه البضائع ستجد طريقها إلى "إسرائيل"[١٣]. وبطبيعة الحال كان خطر انحسار السوق المأسورة للبضائع الإسرائيلية ماثلاً أيضاً أمام أعين تلك الجهات ذاتها. المحصلة النهائية لهذا الضغط تمثلت في حصول مساومة حول مسألة المعابر التي حُلَّت جزئياً فقط في الاتفاقية التي وقعت في منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٥، بضغط ووساطة أميركية وبتدخل من جانب ممثلي البنك الدولي. وتسمح هذه الاتفاقية بمرور الأفراد عبر الحدود مع مصر وسط مراقبة دولية، كما أنها تلزِم دولة إسرائيل بفتح الممر الآمن إلى قطاع غزة والمعابر الحدودية لمرور البضائع في "إيرز" و "كارني". البضائع المستوردة من مصر كان من المقرر لها أن تدخل (إلى القطاع) عن طريق "إسرائيل" من معبر خاص في "كيرم شالوم" (كرم أبوسالم) غير أن هذا المعبر (الأخير) لم يُفتح عملياً نظراً لرفض الفلسطينيين الدخول إلى قطاع غزة عن طريق "إسرائيل"، إضافة إلى أن الحكومة الإسرائيلية تفرض قيوداً صارمة على حركة النقل والتنقل بين غزة والضفة الغربية. وفي أعقاب تصاعد عمليات إطلاق الصواريخ واختطاف الجندي جلعاد شاليت تم أيضاً إغلاق معبري إيرز وكارني إذ يجري إغلاقهما وفتحهما من حين إلى آخر. كذلك أوقفت الحكومة الإسرائيلية، منذ فوز "حماس" في انتخابات المجلس التشريعي، تحويل عوائد الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، وأعاقت "الدول المانحة" أيضاً عملية التحويل المنتظم للأموال إلى السلطة.

هذه التطورات التي حدثت في أعقاب خروج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، والذي يسمى بصورة خاطئة "انفصال"، تؤكد المأزق الذي يعانيه الفلسطينيون. إن ما سمح للحكومة الإسرائيلية بالخروج من قطاع غزة هو الحدود الواضحة والمعترف بها للقطاع وعدم وجود مطالب إقليمية (إسرائيلية) بشأن هذه المنطقة، هذا إلى جانب عدم رغبتها (أي حكومة إسرائيل) في إدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين وتعريض حياة جنودها للخطر.

غير أن كل ذلك لا يكفي من أجل الحصول على سيادة، طالما كان الإسرائيليون يريدون مواصلة السيطرة في الضفة الغربية، يطمعون بأراضيها وبـ "سوقها المأسورة". تبعية الفلسطينيين إلى إسرائيل تكمن في شكل أساسي في تصدير العمالة، لكن أرباب العمل الإسرائيليين لم يعودوا معنيين بالعمال الفلسطينيين إذ أنهم يستوردون بدلاً منهم عمالاً أقل تكلفة وأكثر خنوعاً من بلدان بعيدة. في ظل هذه الظروف أصبح وضع منطقة قطاع غزة ذات الحدود الواضحة والقابلة للإغلاق، أخطر وأصعب من وضع الضفة الغربية، التي يتمكن العمال (والبضائع) من الدخول انطلاقاً منها إلى إسرائيل، خاصة عبر القدس، ولكن أيضاً عبر الحدود المخترقة التي لم يتم بعد إغلاقها تماماً.

إذا نجحت حكومة إسرائيل في بناء الجدار وإغلاق الضفة الغربية أيضاً أمام دخول البضائع والأفراد (القنابل يمكن، كما هو معروف، القاؤها من فوق الجدار) فإن الوضع الخانق لقطاع غزة سوف ينسحب أيضاً على الضفة الغربية المقفلة وبالتالي سيصبح "الغلاف الخانق" مكتملاً.

خلاصة

المشكلة الأساسية في علاقات الإسرائيليين والفلسطينيين لم تتغير منذ بداية الاستيطان الصهيوني:

الفجوة في مستوى المعيشة بين السكان اليهود المهاجرين من أوروبا وبين السكان العرب المحليين، هي فجوة في قيمة (سعر) العمل والسلع التي ينتجونها. وقد هددت هذه الفجوة الاستيطان اليهودي بحكم "أفضلية الاقتصاد الصغير" الفلسطيني. إدراك خطر هذه الأفضلية هو الذي صاغ وصمم الاقتصاد السياسي الإسرائيلي، الذي انتظم قبل إقامة الدولة من أجل تفادي الأضرار المتوقع لها أن تلحق بمجموعات يهودية مختلفة جراء قيام اقتصاد سياسي واحد مشترك لليهود والفلسطينيين. أي أن الاقتصاد الإسرائيلي كان منوطاً منذ البداية بوجود سيطرة مؤسسية وفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بما يتيح حماية مصالح الإسرائيليين من المنافسة الحرة مع الفلسطينيين.

قبل قيام الدولة تولت حركة "العمل" حماية تشغيل اليهود عن طريق السيطرة المؤسسية على الاقتصاد، وبعد العام ١٩٤٨ قام بالمهمة بالدرجة الأولى الجيش الإسرائيلي الذي حافظ وأبقى على حدود الفصل بين دولة إسرائيل وجيرانها، وذلك بهدف منع عودة اللاجئين، كما حافظ على فصل عرب إسرائيل بواسطة الحكم العسكري.

ومنذ العام ١٩٦٧، طُورت طريقة سعت إلى تمكين الإسرائيليين من التمتع بكل شيء: تمكين أرباب العمل من الاستفادة من قوة العمل الرخيصة، والمنتجين من "السوق المأسورة"، وكل ذلك دون الانكشاف لمنافسة مع الإنتاج الفلسطيني. وقد تطلب ذلك رقابة وثيقة تحمي مناطق الاحتلال من عمليات تسلل من وإلى "المناطق". هذه المهمة هي مهمة الجيش الإسرائيلي أما شرعية السيطرة فتدعى "أمن".

اندلعت الانتفاضة الأولى جراء تضافر بين أزمة اقتصادية في إسرائيل وفي دول الخليج العربية وبين أزمة سياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بيد أن الانتفاضة كانت موجهة أولاً وقبل كل شيء ضد تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل وبهدف التحرر من هذه التبعية. وقد جاء الإصلاح أو التصحيح في صورة اتفاقيات أوسلو وباريس، لكن هذه الاتفاقيات أدت بالذات إلى تفاقم وتدهور الوضع مقارنة مع الوضع الذي كان قائماً قبل العام ١٩٨٧. وفي غياب استعداد إسرائيلي للاعتراف بحدود العام ١٩٦٧ استمر نظام "الوحدة الجمركية" الذي كان قائماً حتى ذلك الوقت، ولكن جنباً إلى جنب مع إتباع سياسة الإغلاق، ومن هنا غدا "الغلاف الخانق" أكثر نجاعة في مراقبة حركة الفلسطينيين إلى داخل "إسرائيل"، ولكن أيضاً بين غزة والضفة الغربية وبين سائر المناطق الفلسطينية.

أي أن طابع الاتفاق الأمني انعكس على الاقتصاد الفلسطيني وأتاح أيضاً تشديد الإغلاق. ولعل ما فاقم الوضع أكثر هو تقليص العمل في "إسرائيل" واستبدال الأيدي العاملة الفلسطينية بأيد عاملة رخيصة مستوردة بموجب تسويات وعقود مُقيِّدة جداً لحرية حركة هؤلاء العمال (الأجانب) وحقهم في التنظيم والنضال. وتقترح جهات اقتصادية مثل البنك الدولي ومجموعات من خبراء الاقتصاد المناصرين للسلام، نماذج وحلولاً كان يمكن لها أن تنجح لو لم تصطدم بمصالح الكثيرين من الإسرائيليين في مواصلة الاستفادة من ثمار ومكاسب السيطرة على الفلسطينيين بواسطة "الغلاف الخانق" والتي تحول وتلغي "أفضلية الاقتصاد الصغير".

ودون انتقاد إسرائيل ودوافعها في مواصلة السيطرة، أي بدون توجيه نقد سياسي، فإن جميع النماذج المعيارية التي توضح كيفية إدارة الاقتصاد الفلسطيني تبدو مقطوعة عن السياق. فقوة إسرائيل العسكرية والسياسية هي التي تمنع السيادة الفلسطينية التي يستحيل بدونها إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني.

إن الأحاديث والتصريحات عن سوق حرة في إسرائيل، تُضاهي في مصداقيتها الحديث عن الديمقراطية الأميركية في زمن العبودية: فهذا يتطلب ببساطة التغاضي عن الحقائق التي لا تلائم النموذج. تلك هي النزعة الدائمة للنظرية الليبرالية الجديدة حول الاقتصاد.

ببلوغرافيا بالعبرية:

- بن شاحر، ح. تقرير للطاقم الاستشاري الاقتصادي للمفاوضات السياسية (تموز ١٩٩٣).
- بنزيمان، ع. "توجد ذريعة" (هآرتس ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤).
- غازيت، ش. (١٩٨٥) العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة. تل أبيب: إصدار زمورا بيتان.
- غرينبرغ، ل. ١٩٩٣. الهستدروت فوق كل شيء. القدس: نافو.
- غرينبرغ، ل.٢٠٠٥. "العروس غير المرغوبة: أزمة الكلمات لدى معارضي الاحتلال". تيئوريا فبيكورت (نظرية ونقد) عدد ٢٧.
- زوسمان، ص. "أعطوا الفلسطينيين عملة خاصة بهم" هآرتس ٢٩ نيسان ١٩٩٤.
- كيمرلينغ، ب. وميغدال، ي.ش. ١٩٩٩. الفلسطينيون: صيرورة شعب. القدس: كيتر.
- سابير، أ. ١٩٩٨. العملية خلف كواليس الحسم التاريخي. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.

بالإنجليزية

Cardoso, F.H. Faletto, E. (١٩٧٩) Dependency and Development in Latin America, Berkeley: University Press of California.

Grinberg, L. ١٩٩١. Split corporatism in Israel. Albany : State University of New York Press.

Fischer, S. D. Rodrik and E. Tuma (١٩٩٣) eds. The Economics of Middle East Peace: Views from the Region, Cambridge: MIT Press.

Hausman, L.J.; Karasik, A.D. (١٩٩٣). Securing peace in the Middle East: project on economic transition. John F. Kennedy School of Government. Cambridge: Harvard University.

Nassar, J.R. and Heacock, R. ١٩٩٠. Intifada: Palestine at the crossroads. New York : Praeger.

Roy, S. ٢٠٠١. "Decline and Disfigurement: The Palestinian Economy After Oslo" in The New Intifada, ed. By R. Carey, London: Verso.

World Bank, (١٩٩٣). Developing the Occupied Territories: an investment in peace. World Bank, WA, USA. IBRD Staff Report.

الهوامش

[١] تعمدت هنا إضافة أقواس لمصطلح "مناطق" نظراً لإشكاليته كمصطلح محايد في الظاهر، يخفي الاحتلال العسكري وتبعية الفلسطينيين الاقتصادية لإسرائيل. وبعد جدل سياسي حول ما إذا كانت (الضفة الغربية وقطاع غزة) مناطق "محررة" أو "محتلة" أو "مدارة" رسا في اللغة الإسرائيلية مصطلح "مناطق" كما لو كان خالياً من الأيديولوجيا وهو بالتالي يُطبِّع الاحتلال. لمزيد من النقاش حول مشكلة لغة الاحتلال أنظر مقالتي "العروس غير المرغوبة" (غرينبرغ، ٢٠٠٥).

[٢] أمثلة على هذا الزخم البحثي: FISCHER، S. D. RODRIK AND E. TUMA (1993) HAUSMAN، L.J.؛ KARASIK، A.D. (1993)، WORLD BANK، (1993)).

[٣] أيضاً المصطلح الجغرافي "إسرائيل" يستوجب، في مقابل "المناطق"، تحفظاً معيناً عن طريق وضع أقواس. المقصود بالجغرافي هنا هو المنطقة السيادية المعترف بها دولياً في حدود ما يسمى "الخط الأخضر" وتميل دولة إسرائيل إلى إضفاء ضبابية وعدم وضوح على حدودها، ولكنني أريد هنا بواسطة الأقواس الإشارة إلى الكيان الجغرافي الذي كان قائماً قبل العام ١٩٦٧ وما زال قائماً حتى الآن من ناحية القانون والقضاء الدوليين وكذلك من ناحية قواعد النشاطات الاقتصادية وقيود التنقل بينها وبين "المناطق".

[٤] أنظر أرشيف معهد لافون ٦٤ IV-٢٠٤-٥، ١٩٦٧/٦/٢٦. مقتبس أيضاً من قبل (غرينبرغ، ١٩٩٣:ص١٧٦).

[٥] مع أن هذه الاستقطاعات لم تذهب أبداً إلى صناديق التقاعد التي واجهت عجزاً هائلاً جراء دخول العمال من "المناطق". هذه القضية ظلت غامضة حتى الآن. بالنسبة للعمال الوافدين من "المناطق" واضح أنهم لم يحصلوا على هذه الأموال المستحقة لهم من الاستقطاعات، ولكنه ليس من الواضح أيضاً إلى أين ذهبت هذه الأموال التي كانت خارج نطاق أية رقابة برلمانية. أما بالنسبة لجباية، رسوم التأمين الوطني فقد حولت علناً إلى خزينة الحكم العسكري.

[٦] التمييز بين النمو والتطوير يشكل إحدى الأفكار المركزية في نظرية التبعية. أنظر CARDO SO AND FALETTO (١٩٧٩).

[٧] WORLD BANK، ١٩٩٣.

[٨] تقرير لجنة بن شاحر (١٩٩٣).

[٩] لمناقشة انعكاسات إتفاقيات أوسلو وسياسة الإغلاق على الاقتصاد الفلسطيني أنظر (٢٠٠١)، ROY.

[١٠] زوسمان، ص "أعطوا الفلسطينيين عملة نقدية خاصة" ("هآرتس" ٢٩ نيسان ١٩٩٤).

[١١] انظر بنزيمان، ع. "توجد ذريعة" ("هآرتس" ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤).

[١٢] في مقابلة مع سيفر بلوتسكر حذر مندوب البنك الدولي جيمس ولفنزون من المستقبل بعد الانفصال "لا حياة لغزة كاقتصاد مستقل معزول HTTP://WWW.YNET.CO.IL/ARTICLES/0،7340،L-3126637،00.HTML (في ظل مثل هذا الوضع) لن تكون هناك تجارة أو تصدير، وغزة ستختنق" بلوتسكر، س (١٣ آب ٢٠٠٥)

[١٣] شيلح أ. "الجانب المظلم للانفصال" موقع "معاريف" NGR (١ تموز ٢٠٠٥)
HTTP://WWW.NRG.CO.IL/ONLINE/16/ART/952/832.HTML

المقال مترجم عن العبرية